

المركزي المصري «يُبقى على أسعار الفائدة دون تغيير»



قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها، الخميس، الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير عند 18.25% للإيداع و 19.25% للإقراض لليلة واحدة. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 18.75.

وقال المصرف في بيان: «على الصعيد العالمي، تراجعت توقعات الأسعار العالمية للسلع مقارنةً بالتوقعات التي تم عرضها على لجنة السياسة النقدية في اجتماعها السابق. كما تراجعت حدة الضغوط التضخمية العالمية نتيجة عدة عوامل منها تقييد السياسات النقدية من جانب العديد من البنوك المركزية، وانخفاض الأسعار العالمية للبترول، إضافة إلى تراجع حدة الاختناقات في سلاسل الإمداد العالمية. وفي ذات الوقت، استقرت التوقعات الخاصة بمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، كما تراجعت حدة التقلبات في الأوضاع المالية للاقتصادات المتقدمة مقارنةً بما تم عرضه على لجنة «السياسة النقدية في اجتماعها السابق».

معدل نمو النشاط الاقتصادي

وتابع: «على الصعيد المحلي، سجل معدل نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي 3.9% خلال الربع الرابع من عام 2022، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 4.4% خلال الربع الثالث من ذات العام. وبالتالي، سجل النصف الأول من العام المالي 2022/2023 معدل نمو بلغ 4.2%. وتوضح البيانات التفصيلية للربع الثالث من عام 2022 أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي جاء مدفوعاً بالنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وخاصةً قطاعات السياحة والزراعة وتجارة الجملة والتجزئة».

تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي

وقال: «إضافة إلى ذلك، تشير معظم المؤشرات الأولية إلى تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول مع المؤشرات الأولية لتباطؤ معدل (M2) من عام 2023. وقد اتسقت التطورات الأخيرة في معدل نمو السيولة المحلية نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض معدل نمو السيولة المحلية في شهر مارس 2023. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2022/2023 مقارنةً بالعام المالي السابق له، على أن يتعافى بعد ذلك. وفي ما يتعلق بسوق العمل، سجل معدل البطالة 7.2% خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنةً بمعدل بلغ 7.4% خلال الربع الثالث من ذات العام، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة أعداد المشتغلين».

وأشار إلى أن «المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر تباطأ ليسجل 30.6% في إبريل/ نيسان 2023 مقارنةً بمعدل بلغ 32.7% في مارس/ آذار 2023، مسجلاً أول تراجع له منذ يونيو/ حزيران 2022. كما تباطأ المعدل السنوي للتضخم الأساسي للشهر الثاني على التوالي، مسجلاً 38.6% في إبريل 2023، وذلك بعد وتيرة تصاعدية استمرت منذ منتصف عام 2021».

وأرجع هذا التباطؤ في معدلات التضخم إلى «التأثير الإيجابي لفترة الأساس بشكل رئيسي، وكذلك انحسار أثر صدمات العرض (مثل اختلالات سلاسل الإمداد المحلية وتأثيرها في أسعار السلع الغذائية الأساسية)، إضافة إلى تداعيات تطورات سعر صرف الجنيه المصري على معدلات التضخم».

اتساق التوقعات مع البيانات

وأوضح أن «المؤشرات الحالية تُشير إلى اتساق التوقعات بدرجة كبيرة مع البيانات التي تم عرضها على لجنة السياسة النقدية خلال اجتماعها السابق»، مشيراً إلى أن «اللجنة ستواصل تقييم أثر السياسة النقدية التقييدية التي تم اتخاذها، وتحديدًا رفع أسعار العائد بمقدار 1000 نقطة أساس منذ مارس/ آذار 2022 ورفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي بمقدار 400 نقطة أساس في سبتمبر/ أيلول 2022، لاحتواء الضغوط التضخمية وفقاً للبيانات الاقتصادية الواردة خلال الفترة القادمة. وفي ضوء ما تقدم، قررت اللجنة الإبقاء على أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري دون تغيير».

وأكد أن «مسار أسعار العائد الأساسية يعتمد على معدلات التضخم المتوقعة وليس معدلات التضخم السائدة، وأن الحفاظ على الأوضاع النقدية التقييدية يعد شرطاً أساسياً لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة والبالغة 7% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024 و5% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2026»، مشيراً إلى أن «اللجنة ستتابع عن كثب المخاطر المحيطة بالتضخم التي قد تنجم عن اضطرابات سلاسل الإمداد وكذا التوترات الجيوسياسية وغيرها من العوامل. كما ستتابع كافة التطورات الاقتصادية ولن تتوانى عن تعديل سياستها من أجل تحقيق هدف استقرار

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.